مجلس المستشارين
مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية

الرباط في : 19/11/2020
رقم السؤال : 4 250

إلى السيد وزير العدل

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول الترامي على ملك الغير: حالة أملاك ساكنة دوار أقرض بجماعة سيدي احساين أوعلي بإقليم تيزنيت

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

الموضوع: سؤال كتابي موجه إلى السيد وزير العدل
الرقـــــم : 20/88 / حـ هـ / م.ك.د.ش

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد،

يشرفني السيد الرئيس أن نطلب منكم طبقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين رفع السؤال الكتابي إلى السيد وزير العدل حول موضوع: الترامي على ملك الغير: حالة أملاك ساكنة دوار اقرض بجماعة سيدي احساين أوعلي بإقليم تيزنيت.

وتقبلوا السيد الرئيس، فائق التقدير والاحترام

السيد وزير العدل والحريات المحترم

نتشرف بإحاطتكم علما أن مجموعة من ساكنة دوار إقرض بجماعة سيدي احساين أوعلي بإقليم تزنيت يدعون من خلال شكايات تقدموا بها لدى وزارة الداخلية ووزارة العدل ولدى السيد الوكيل العام للملك بمحكمة النقض بالرباط أن السيد الحسن الوزاني لذي لا تربطه أية علاقة أسرية أو قرابة عائلية بساكنة الدوار الذي يقطنوه والذي ينحدر من منطقة "إد غزال"، ترامى على ملك بعض من سكان دوار إقرض، مستعملا في ذلك شهود الزور وأساليب الاحتيال، نال على إثرها لصالحه حكما من محكمة الاستئناف بأكادير في الملف رقم 2016/196 الصادر بتاريخ 5 فبراير 2018، وهو ما اعتبروه حكما جائرا يمس بحقوق الساكنة.
وقد أفاد المتظلمون في شكايتهم أن المحكمة الابتدائية بتزنيت ومحكمة الاستئناف بأكادير أنصفت الساكنة، إلا أن الملف حينما ارجع من محكمة النقض إلى محكمة الاستئناف لإعادة جلسة الاستماع للشهود، حكمت هذه الأخيرة لفائدة المشتكى به بالرغم من تخلف جميع الشهود لتورط أغلبهم في ملفات شهادة الزور، وتم الاستماع لشاهد واحد فقط بدون أداء اليمين باعتباره صاحب سوابق، وقد باءت جميع محاولاتهم في التصدي لهذا الحكم بالفشل
السيد الوزير إذ نضع بين أيديكم الشكايات التي تقدم بها مجموعة من المواطنين طلبا للإنصاف في قضية الترامي على أملاك الغير والتي لم تلق التعامل المناسب معها وفي إطار المجهودات المبذولة للحد من ظاهرة الاستيلاء على العقارات ، نسائلكم حول ما تعتزمون القيام به لإنصاف السكان المتضررين وقطع الطريق على كل من يستعل القضاء للاعتداء على

صاحب السؤال

عبد الحق حيسان,ثريا الحرش,مبارك الصادي,رجاء كساب

أملاك الغير؟

إمضاء:
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

المرفقات:
- شكاية ضد المدعو الحسن الوزاني موجهة إلى السيد وزير الداخلية
- شكاية حول ملف جنحي رائج أمام محكمة الاستئناف بأكادير موجهة إلى وزير العدل
- شكاية حول طلب إيفاد لجنة لإجراء تفتيش وتحقيق في ملف جنحي موجهة إلى المفتشية العامة بوزارة العدل
- شكاية حول طلب إيفاد لجنة لإجراء تفتيش وتحقيق في ملف جنحي موجهة غلى السيد الوكيل العام للملك بمحكمة النقض
- نسخة من الحكم الجنحي الإبتدائي الصادر بتاريخ 2008/01/29 تحت عدد 2007/68
- نسخة من قرار محكمة الإستئناف بأكادير عدد 302 بتاريخ 20 يناير 2015
- نسخة من قرار محكمة النقض عدد 6/572 بتاريخ 16 مارس 2016
- نسخة من قرار محكمة الإستئاف بأكادير عدد 858 بتاريخ 2018/02/05
-
-

صاحب السؤال

عبد الحق حيسان,ثريا الحرش,مبارك الصادي,رجاء كساب